



## بيان صحفي

إطلاق حملة "مِنْ الْفَلَّان؟"

حاكم المغتصب. ما تحكم ع الضحية

بمناسبة حملة 16 يوم العالمية للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، تطلق منظمة أبعاد بالشراكة مع وزارة الدولة لشؤون المرأة والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وبدعم من سفاراة مملكة هولندا والسفارة البريطانية في لبنان والمساعدات الشعبية النرويجية وعدد من الشركاء حملة "مِن الفَتَن؟".

إن هدف هذه الحملة هو الضغط باتجاه تشديد العقوبات وتسريع المحاكمات بحق المعتدين في حالات العنف الجنسي والإغتصاب بشكل خاص، وتغيير النظرة المجتمعية التي "توصم" المرأة المغتصبة "بالعار" وتدفعها إلى التستر على الجريمة وخلق رأي عام داعم يُدين فعل الإغتصاب كجريمة تستوجب العقوبة الرادعة" صرحت غيدا عناني، مديرية منظمة أبعاد.

ذلك إضافة إلى حث النساء المعنّيات للإغتصاب على ممارسة حقهن برفع الصوت عالياً وجهاراً والتبلّغ عن المعتّصبين/المجرمين وصولاً إلى الاقتصاص منهم وإحقاق العدالة" أضافت عناني.

إن هذه الحملة هي استكمال لتوجه جهود منظمة أبعاد للتصدي لجريمة الإغتصاب والتي بدأتها في العام 2016 مع حملة "الأبيض ما بعدي الإغتصاب": الغوا المادة 522 من قانون العقوبات اللبناني" من أجل تغيير المنظومة الثقافية التي كانت تعفي المعتّصب من العقوبة في حال تزوج من المعتّصبة، وقد تكللت هذه الحملة بإلغاء المادة 522 وفي العام 2017 كانت حملة "المؤبد إلّو والحياة إلّها" للتصدي للإغتصاب المرتكب في الحيّز الخاص عندما يكون المعتّصب من عائلة الضحية. وصولاً اليوم إلى حملة "مِن الفَتَن؟" للمطالبة بمحاكمة المعتّصب أيّاً كان وخلق رأي عام داعم للضحية بدلاً من الحكم عليها.

وما يميّز هذه الحملة هو القيام بتجربة إجتماعية تفاعلية(Social Experiment) في أكثر من منطقة في لبنان لرصد سلوكيات وردات فعل الأشخاص المتواجد في محيط تمثيل التجربة وهذه السلوكيات تعكس نظرية المجتمع وتفاعلها مع ضحية الإغتصاب. لمشاهدة هذه التجربة يرجى زيارة المواقع التالية: <https://www.facebook.com/abaadmena/videos/706309793085423/>

بعد تحضير استمر لشهور عدة، أجريت هذه التجربة في ثلاث مناطق مختلفة من العاصمة تمثل شرائح مختلفة من المجتمع اللبناني، بحيث عمدنا أن نزرع ميكروفونات وكاميرات بين الأشخاص المتجمهرين حول الممثلة لكي تسجل ردات الفعل والحصول على صوت واضح للتعليقات وردة الفعل من الشارع بأوضح صورة ممكنة. وبالرغم من وجود بعض ردود الأفعال التي عرضت المساعدة للفتاة "الممثلة"، غير أن غالبيتها أنت ب بصورة تؤكّد ثقافة "اللوم والإتهام" للضحية ومن هنا أتى السؤال: مِن الفَتَن؟: حاكم المعتّصب. ما تحكم ع الضحية!

تؤكّد هذه التجربة أن شريحة كبيرة من الناس تجهل كيفية التعامل مع ضحايا الإغتصاب فضلاً عن إتهام الضحية ولومها والإساءة إليها والتعريض لكرامتها مما ينعكس بشكل مدمر على الضحية على المستوى الصحي النفسي والإجتماعي، ويفرز "ثقافة الصمت والتستر" حول مثل هذه الجرائم. الأمر الذي يوجب التصدي لهذه الظاهرة عبر تعزيز الوعي المجتمعي الداعم لضحايا الإغتصاب والمطالب بإحقاق العدالة والإقصاص من المجرمين بعقوبات رادعة.

هذا وتشير الأرقام في لبنان إلى أن واحدة من كل أربع نساء في لبنان تتعرّض للإعتداء الجنسي، 49% منها تتم من قبل أحد أفراد الأسرة أو من المعارف والمحبيّين بالنساء، في حين نحو 13 امرأة في لبنان فقط تبلغن شهرياً عن تعرّضهن لإعتداء جنسي (بحسب إحصاءات المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي) أي بمعدل ثلث نساء أسبوعياً. وفي استطلاع وطني قامته به منظمة أبعاد في عام 2017، تبيّن أن 80% من النساء في لبنان يعتقدن أن الموروثات الاجتماعية والثقافية تبرّر الإعتداء والعنف الجنسي المرتكب ضد النساء والفتيات.

اليوم، وفي هذه الحملة، ندعو المواطنين/ات إلى التضامن والضغط على المسؤولين/ات، من خلال المطالبة بتشديد العقوبات على المعتدين وعلى تصويب اللوم على المعتدي والتوقف عن لوم الضحية تحت شعار "مِن الفَتَن؟"

حاكم المعتّصب ما تحكم ع الضحية.